Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 2 part2- December 2025 المجلد ١٥- العدد ٢ ج٢ – كانون الأول ٢٠٢٥

Motives for Foreign Intervention in the Libyan Crisis

[1] Assistant Professor Mustafa Jaber Fayyad[2] Yousef Yaqoub Hammad
[1] College of Political Science, University of Anbar

Abstract:

This study aims to explore the key reasons and motivations behind the foreign interventions seeking to establish a foothold in Libya since the outbreak of the 2011 revolution. The widespread chaos that followed revealed the true objectives pursued by various regional powers—including Arab states, Turkey, and Iran—alongside major international actors. These external roles have often been justified by sustained support for Libyan opposition forces, primarily driven by the pursuit of economic gains and the desire to ensure a steady flow of Libyan oil at reduced prices compared to pre-crisis levels. Such interventions are underpinned by clear political and economic agendas, with each state striving either to exploit Libya's natural resources or to assert strategic influence by filling the regional power vacuum. Turkey's growing role, for instance, contrasts sharply with Egypt's diminishing influence as a key regional player in Libyan affairs. Additionally, some interventions are driven by cultural and social considerations, as exemplified by China's efforts to reshape its image across the African continent as a peaceful power offering developmental aid—distinct from the United States, whose dominant presence in Libya is often viewed as a strategy to secure energy supplies at the expense of Libya's national security and stability. Meanwhile, Russia's involvement is largely motivated by its aim to counterbalance and challenge U.S. influence in Africa, thereby preventing American dominance over the region. The study underscores that Libya has become a geopolitical arena for competing global and regional interests, each seeking to maximize its influence amid the ongoing instability.

1: Email: mustafa.alwani@uoanbar.edu.iq
2: Email: you22l2006@uoanbar.edu.iq

DOI https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.159668.1499

Submitted: 20/4/2025
Accepted: 4/5/2025
Published: 1/12/2025

Keywords:
Libyan crisis
Motives
Türkiye
Libya.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

دوافع التدخل الخارجي في الأزمة الليبية

[١] أ.م.د. مصطفى جابر فياض [٢] يوسف يعقوب حماد
[١] كلية العلوم السياسية/ جامعة الأنبار

الملخص:

تحاول الدراسة الوقوف على أبرز الاسباب والدوافع التي تقف وراء الادوار الخارجية الساعية للحصول على موطأ قدم لها داخل الأراضي الليبية من اندلاع الثورة عام ٢٠١١، وبعد الفوضى الكبيرة التي شهدتها البلاد والتي كشفت عن الأهداف الحقيقية التي تسعى وراءها الدول الإقليمية العربية إلى جانب تركيا وإيران، فضلًا عن الأدوار الدولية الكبيرة التي دشنت موقفها بالدعم المستمر لقوات المعارضة الليبية بهدف الحصول على مكاسب اقتصادية؛ وضمان تدفق النفط الليبي بأسعار زهيدة مقارنة بأسعاره قبل نشوب الأزمة، لذا فالتدخلات الخارجية تقف وراءها أجندات سياسية واقتصادية واضحة تسعى كل دولة من خلالها الى الحصول على الموارد الطبيعية او بسط النفوذ الاستراتيجي لتحقيق سياسة ملئ الفراغ الاستراتيجي، على غرار الدور التركي المتصاعد مقابل تراجع مصر كقوة إقليمية مؤثرة في الاحداث الليبية، إلى جانب ذلك، هناك دوافع ثقافية واجتماعية جسدتها بعض الدول لاسيما الصين التي تسعى لتحسين صورتها في القارة الأفريقية والدخول كقوة عالمية تسعى للسلام وتقديم المساعدات على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تهيمن على الأوضاع الليبية لكسب المزيد من إمدادات النفط والغاز الليبي لضمان أمنها الطاقوي على حساب أمن واستقرار ليبيا، فيما ترتكز دوافع الدور الروسي على تحقيق التنافس والمزاحمة المستمرة للوجود الأمريكي في القارة الأفريقية ومنع سيطرتها بشكل كامل.

الكلمات المفتاحية:

الازمة الليبية ، الدوافع ، تركيا ، ليبيا.

المقدمة

تعرضت ليبيا للعديد من التدخلات الخارجية، وبمستويات مختلفة عند دخولها مرحلة جديدة ما بعد "الرئيس السابق معمر القذافي"، وارتبطت تلك التدخلات بسياسات مختلفة؛ ومصالح دولية عدة، وكانت كل دولة من تلك الدول، التي وجدت من ليبيا بيئةً مناسبة، تسعى لضمان وتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية، سواء كان ذلك على الساحة الإقليمية أو القارة الافريقية أو الساحة العالمية، وتنقسم التدخلات الخارجية في الازمة الليبية

سواء كانت إقليمية او دولية، وذلك بحسب طبيعة المصالح التي تسعى لها تلك الدول محاولة منها في المحافظة على مصالحها الاقتصادية والسياسية في القارة الافريقية والمتمثلة بليبيا.

أولاً: أهمية البحث:

تنبثق اهمية البحث في محاولة استقراء الدوافع الأساسية للتدخلات الخارجية في واحدة من اشد الأزمات عنفا واستمرارا في ظل تنامي الادوار وتضارب المصالح الإقليمية والدولية داخل الاراضي الليبية، إلى جانب الانعكاسات الخطيرة التي عكستها اختلافات الرؤى والتوجهات الخارجية على طبيعة الأزمة وموقف أطرافها.

ثانياً: مشكلة البحث:

شهدت الازمة الليبية تدخلات خارجية واسعة النطاق على مدى استمرار مراحلها العسكرية والاقتصادية، لذا تتركز مشكلة البحث في السؤال المحوري الآتي: ما ابرز الأسباب والدوافع التي دفعت الدول على المستوى الإقليمي والدولي للتدخل في الأزمة الليبية؟

ثالثاً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من افتراض رئيس مفاده وجود دوافع اقتصادية وجيوسياسية دفعت الدول الإقليمية والدولية للتدخل في الأزمة الليبية، ودور هذه التدخلات في رسم مسار الأزمة الليبية.

خامساً: اهداف البحث:

يسعى البحث لاستكشاف اثر التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية من خلال استعراض الدوافع الرئيسة التي دفعت الدول للدخول في تطورات الأزمة الليبية وعدها كمتغيرات أساسية اسهمت في استمرار الأزمة.

سادساً: هيكلية البحث

جرى تقسيم البحث على محورين رئيسين: تناول المحور الأول الدوافع السياسية والاقتصادية لتدخل الدول العربية والتدخل التركي والايراني، وتناول المحور الثاني دوافع التدخلات الدولية في الأزمة الليبية.

I. المحور الأول

دوافع التدخل الإقليمي

برزت ملامح التدخل الإقليمي في الأزمة الليبية منذ وقت مبكر؛ نتيجة الاطماع الكبيرة التي تهدف إليها هذه الدول؛ في الأراضي الليبية؛ على الصعيد الأمني والجيوسياسي والاقتصادي؛ والسعي للوصول للسيطرة على مصادر النفط الليبي.

اولاً: مبررات التدخل العربي في الازمة الليبية.

تمثل الموقف العربي من الأزمة الليبية في قرار جامعة الدول العربية في ١٢ آذار ٢٠١١ والذي دعا لفرض حظراً على الأجواء الليبية، وقد دفعت العديد من العوامل لاتخاذ هذا الموقف الداعم للمحتجين ضد "نظام الرئيس معمر القذافي" في مقدمتها إتباع الشرعية الدولية؛ القاضية بإسقاط "نظام الرئيس معمر القذافي"، إلى جانب الخشية من تكرار موقف الجامعة السلبي؛ إزاء احداث الثورة التونسية والدعوة لحماية المدنيين من انتشار الفوضى وبطش النظام القائم[١].

وقد عمدت بلدان الخليج الى اتباع سياسات متفاوتة إزاء الأزمة الليبية، ولعل من ابرز تلك الدول هي (الإمارات والسعودية) والتي قدمت المساعدات "لقوات حفتر" الذي جاء ليعزز الدعم المصري، ولكن يختلف مستوى الدعم؛ بحسب مصالح كل طرف منها؛ بدرجات متفاوتة، فمثلاً الإمارات، تُعد الداعم الأكبر والأهم بالنسبة "لقوات حفتر" من أجل تحقيق أهدافها التي تعدّها جزءًا من استراتيجيتها في المنطقة، ومن بين ذلك تمكين الثورات المضادة في الدول التي حدث فيها تغيير، مثل ليبيا، ومحاصرة تونس أيضاً، ومحاولة منها للتقرب والتأثير على كل من الجزائر والسودان، فضلاً عن مواجهة قوى الإسلام السياسي التي تعتبرها عدواً مباشراً، إضافة إلى مواجهة تركيا التي تعتبرها خصماً لها[٢].

وعليه يمكن تحديد أهم الأهداف التي سعت الإمارات إلى تحقيقها في ليبيا بالآتي[٣]:

(١) فلوس ياسين، "التدخل في ليبيا بين المشروعية والعدوان"، (رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر-١-، كلية الحقوق، ٢٠١٧)، ص ١٤٣.
(٢) الإمارات تعلق على خطوة السيسي الجديدة تجاه ليبيا"، ٢٠٢٠، موقع قناة الحرة، متاح على الرابط الاتي: https://www.alhurra.com
(٣) زينب محمد ياسين، "التدخلات الخارجية في ليبيا: دور الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً"، *جامعة بغداد*، (٢٠٢٤): متاح على الرابط الاتي: https://uokerbala.edu.iq

١- **الأهداف السياسية:** حرص الجانب الاماراتي على الظهور بوصفه قوة إقليمية فاعلة ذات وزن جيوبولتيكي على الساحة السياسية الدولية، خاصة بعد تراجع دور الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الأوسط إلى حد ما، محاولةً الحفاظ على امتدادها الجيوستراتيجي في المنطقة والتي وجدت من ليبيا بيئة مناسبة لتحقيق هذا الهدف[١].

٢- **الأهداف الاقتصادية:** تتمثل في رغبة الامارات بالهيمنة على الموانئ الكبرى، والتحكم في محطات النقل العالمية في ليبيا، ومن أبرز تلك الموانئ (مصراته والخمس وبنغازي، وطبرق) التي تقع على بحر المتوسط، ويأتي ذلك ضمن مشروعها في بناء مجموعة من الموانئ البحرية، لتصبح جزءاً من المشروع الصيني (الحزام والطريق)*، الأمر الذي أدى بدوره إلى تنامي الصراعات والانقسامات في الداخل الليبي[٢].

لذا فإن السياسات التي اتبعتها الإمارات؛ كانت لأجل ضمان امتداد نفوذها في ليبيا، وذلك عبر تقديم الدعم إلى "قوات حفتر"؛ سواء كان ذلك من ناحية مادية ام من ناحية السلاح، لتقويض "قوات فجر ليبيا" ولدعم برلمان طبرق المعترف به دولياً، لتسلم زمام الامور في البلاد، والذي جاء بعد ادانة الأمم المتحدة عمليات انتهاك حظر الأسلحة في ليبيا، من خلال تهريب السلاح والمقاتلات عبر البوابة المصرية في العام ٢٠١٥، وساهم ذلك الدعم في عرقلة سبل التوصل إلى حل سياسي أو اتفاق بين الأطراف السياسية الليبية، التي ترفض أن يكون "حفتر" جزءاً من الاتفاق السياسي حول تشكيل حكومة الوفاق الليبية القادمة، وعمدت الى استمالة المبعوث الأممي لقيادة جلسات الحوار الوطني الذي عينته مديراً لأكاديمية الإمارات الدبلوماسية لضمان دعم سياستها الخارجية؛ وهو ما دعا بعض أطراف النزاع في ليبيا للتشكيك في نزاهة وحيادية المبعوث الأممي خاصة وأن الامارات تُعد اهم الأطراف الإقليمية في ليبيا[٣].

---

١ المصدر نفسه.

* الحزام والطريق: هي مبادرة اقتصادية تنموية أطلقها الرئيس الصيني (شي جين بينغ) في العام ٢٠١٣ تحت شعار حزام واحد طريق واحد وتهدف الى ربط الصين بالعالم الخارجي وإحياء طريق الحرير القديم عن طريق تعزيز الاستثمار والتعاون الخارجي مع بلدان اوروبا وآسيا وافريقيا وتحسين البنى التحتية الدولية إذ تمر عبر اكثر من ١٤٠ بلدا حول العالم، للمزيد ينظر: صدام فيصل المحمدي سيعود احمد المشهداني، "مبادرة الحزام والطريق مشروع للتنمية الشاملة تقدمه الصين للعالم دراسة قانونية بمنظور جيو-سياسي"، *مركز الرافدين للحوار، بغداد*، أيلول، (٢٠٢٣): ص ٢١.

٢ زينب محمد ياسين، مصدر سبق ذكره.

(٣) منية فاضل، "مفتاح الحل في ليبيا: قطر والإمارات، ٢٠١٥"، *البيت الخليجي*، متاح على الرابط الاتي: https://www.www.gulfhouse.org

عمدت كل من السعودية والإمارات الى تعطيل مسار التحول الديموقراطي، إذ لعبت الإمارات دورًا بارزًا وفاعلًا في محاربتها للحراك الاجتماعي، بينما عمدت مصر على دعم وتأييد علني للثورة المضادة، وهذا ما عكس حالة ليبيا لتكون ساحة للحرب بالوكالة عبر الحملات الإعلامية والدعم المالي واللوجستيكي لقوات "حفتر"، ان جميع هذه السياسات التي انتهجتها الدول المذكورة كانت بمثابة سياسات ناعمة، في الجانب الآخر عمدت كل من (قطر وتركيا والسودان) إلى تعميق الانقسام، أما فيما يخص (الجزائر) فأنها اتخذت الدور الثابت بعدم التدخل والانحياز لأي طرف من أطراف الصراع، وترفض التدخل العسكري وتُرجح الحل السياسي السلمي[١].

فضلًا عما ذكر، وعند النظر في الحالة الليبية نجد أن مستوى التدخل الإقليمي والدولي بالنسبة للتنظيمات، نجد انها انحصرت في ثلاث تنظيمات اقليمية هي، الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي، إلى جانب جامعة الدول العربية، على اعتبار أن هذه التنظيمات هي التي حضرت مؤتمر برلين، والتي يمكن تلخيص الاهتمام الإقليمي في الازمة الليبية وفقًا للآتي[٢]:-

١- تعكس ليبيا بعدًا جيو سياسيًا، اذ أنها تمثل عمقاً استراتيجياً لهذه التنظيمات الثلاثة؛ وان ليبيا تتأثر ايجاباً أو سلباً بالنظامين الاقليميين العربي والأفريقي، وأن عدم استقرار ليبيا ينعكس سلباً على الأمن القومي للدول الأوروبية.

٢- ان تدخل كل من الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي في ليبيا نابع في الأساس من عضوية ليبيا فيهما، وبالتالي فميثاق التنظيمين يشير إلى التنسيق والتعاون؛ لفض النازعات والحروب بالطرق السلمية.

تأسيسًا على ما ذكر، فقد فاقمت الأزمة الليبية من الانقسام العربي تجاه القضايا الإقليمية، إذ تباينت المواقف العربية ازاء أطراف الأزمة الليبية، وتجسد ذلك بالدعم القطري والجزائري لحكومة الوحدة الوطنية في المقابل حظي "الجيش الوطني الليبي" بتأييد كل من

(١) ملكية بوضياف، "إشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة بين العشائرية والقلبية الدولة المدنية: الانتقال الى الدولة المدنية بالحفاظ على النسيج القبلي"، *مجلة اكاديميا، مختبر إصلاح السياسات العربية بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر*، العدد٥، حزيران، (٢٠١٦): ص ٢١٦.

(٢) مصطفى ابو القاسم خشيم، "تأثير التدخل الخارجي على عملية التحول الديموقراطي في ليبيا"، *مجلة اتجاهات سياسية، برلين: المركز الديموقراطي العربي*، العدد ٢٠، (٢٠٢٢): ص١٤٤.

الجانب المصري والإماراتي، مما أسهم في استمرار الأزمة وتوسع الفجوة السياسة والعسكرية بين الأطراف المحلية؛ نتيجة لاختلاف مصالح الأجندات الخارجية الداعمة لها.

ثانياً/ دوافع التدخل التركي والإيراني في الأزمة الليبية:

ترتبط ليبيا بتركيا، إذ انها تمثل منطقة مصالح تجارية وعلاقات سياسية؛ تمتد الى سنوات عدة وبشكل أخص ما قبل اندلاع ثورة ٢٠١١، وكانت تركز دائما على تعزيز مصالحها الاقتصادية؛ عبر امتلاكها عقود البناء في ليبيا في العام ٢٠١٠، ووقعت الشركات التجارية التركية حوالي(٣٠٤) عقداً تجاريًا في ليبيا[1]، وتمثل ليبيا مورد رئيس للطاقة بالنسبة لتركيا، إذ تستورد تركيا حوالي (٩٥%) من احتياجاتها النفطية من ليبيا، وتسعى للاستفادة من عدم الاستقرار الأمني في ظل ظروف الحرب، إلى أن تكون الموزع الرئيس للنفط الليبي لبلدان الاتحاد الأوروبي نظراً لما تتمتع به ليبيا من مخزونات نفطية هائلة تقدر بحوالي نصف مليار برميل وتمثل هذه الكمية نحو(٣.٧٦%) من احتياطي النفط العالمي[٢].

وترى تركيا من وجهة نظر صناع القرار فيها؛ أن صعود الإسلام السياسي في منطقة الشرق الاوسط سيؤدي الى إحداث تحالفات إقليمية مهمة، وخاصة في ليبيا، اذ أن الحزب الحاكم في تركيا "حزب العدالة والتنمية"يمثل توجهاً واضحاً نحو الاسلام السياسي، الأمر الذي يؤدي بدوره الى توافقٍ آيديولوجيًا مع حلفائها في غرب ليبيا، في مقابل ما حدث بين "السيسي" و"خليفة حفتر"؛ ومع ذلك، لا تقتصر دوافعها على هذا الجانب، بل يمتد الى المحافظة على مصالحها الاقتصادية في ليبيا عوضًا عن تلك المصالح التي تمتلكها مصر خاصة بعد الأزمة الاقتصادية، التي مرت بها تركيا في العام ٢٠١٧[٣].

وخلال الحرب الأهلية في ليبا، كانت تركيا مترددة في دعم المحتجين ضد "نظام الرئيس معمر القذافي"، خوفا على استثماراتها الاقتصادية، التي بلغت نحو ١٠ مليار دولار

(1) Ferhat Polat, “The Trajectory of Turkey-Libya Relations,” TRT world, 30/8/2019. Accessed on 30/8/2019, at: https://bit.ly/2Q5tA8q

(٢) حنان دريسي، "التدخل التركي في الأزمة الليبية: المحددات والتداعيات"، *مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر*، المجلد ٦، العدد ١، نيسان، (٢٠٢٢): ص ٦٤٤.

(3) Selcen, Oner. « L’influence de la crise économique et de la crise des réfugiés sur la politique de l’UE : les défis et les perspectives des relations entre la Turquie et l’UE.» Université de Marmara Avrupa Topluluğu Enstitüsü Avrupa Araştırmaları Dergisi 24, no. 2 (2016):P 59–85.

في التجارة[١]، وسعت من جهة أخرى، الى تحسين التجارة والاستثمار في ليبيا، الأمر الذي زاد من تحفيزها عبر استغلال علاقاتها الجيدة؛ مع حكومة الوفاق الوطني في الغرب، فضلاً عن استغلالها حالة الضعف، بعد هجوم "حفتر" على طرابلس، أدى ذلك الى توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية، التي بنيت على "فلسفة الوطن الأزرق" للأدميرال التركي "جيم غوردينيز" والتي يؤكد من خلالها أن ضمان حرية الملاحة أولوية قصوى للأمن القومي التركي[٢].

إن قرار تدخل تركيا عسكرياً المتخذ من قبل الحكومة التركية، والذي ينطلق بالأساس من محاولة ضمان أمن مصالحها من جهة، والبحث عن موطئ قدم جديد؛ لتعزز من دورها ومكانتها الإقليمية؛ لمنافسة غيرها من الدول الأخرى في منطقة شرق المتوسط من جهة أخرى، والتي وجدت من ليبيا الفرصة السانحة للتدخل في مناطق شمال أفريقيا، بعد أن فرضت نفسها وبقوة عبر الاقتصاد والتجارة الصناعية في تلك مناطق[٣].

وفي المقابل ينطلق الموقف الإيراني من دافع رئيس، يتمثل في خلق حالة من التوازن الإقليمي ضد المحور الأمريكي-الخليجي في المنطقة، وقد دفع الموقع الجغرافي المتميز لليبيا ومكانتها المهمة في سوق النفط العالمية؛ الى ضرورة إيجاد موطئ قدم لإيران في الازمة الليبية؛ ووقف المساندة المستمرة "لقوات حفتر" من قبل محور أمريكا والخليج[٤]، وسعت إيران في عهد رئيسها الأسبق "أحمدي نجاد" إلى فتح استثمارات طاقوية واقتصادية في ليبيا؛ ولكنها سرعان ما ترددت في ذلك نتيجة الخشية من سيطرة الفصائل المسلحة على موارد البلاد؛ أو الوقوع بأيدي أطراف إقليمية أخرى؛ لا تتفق مصالحها مع مصالح الجانب الإيراني؛ وهو ما زاد من تحفظ الموقف الإيراني تجاه اطراف النزاع الليبي[٥]، وينطلق هذا التحفظ من سعي إيران إلى خلق موقف مشترك مع كل من فرنسا والإمارات ومصر لتحسين العلاقات

(1) Bank, André et Roy Karadag. L'économie politique du pouvoir régional : La Turquie sous l'AKP. » (2012),p 13.

(2) Özşahin, M. Cüneyt et Cenap Çakmak. « Entre vaincre le chef de guerre et défendre la patrie bleue : un discours sur la légitimité et la sécurité dans la politique libyenne de la Turquie. Examen de Cambridge des affaires internationales (2022):PP 1-24

(٣) جلال محمد منذر، "ليبيا في الادراك الاستراتيجي التركي"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية*،العدد٤٢، (٢٠٢١): ص ٧٠.

(٤) أوراد محمد مالك كمونة، "الأزمة الليبية في المنظور التركي والإيراني"، *مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد*، المجلد ٢٠٢١، العدد ٦٤، آذار، (٢٠٢١): ص ١٨٦.

(٥) بنفشه كي نوش، "سياسة إيران الثورة تجاه إفريقيا"، (تقرير خاص)، *مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض*، (٢٠٢١): ص ٨٢.

الثنائية مع هذه البلدان، فضلاً عن تعويض خسارتها أمام تركيا في الملف السوري، وعدم التوصل لحلول مشتركة مع الجانب التركي؛ ومن ثم تسعى إيران إلى إحداث نوع من التوازن مع النفوذ التركي في الأزمة الليبية[١].

وعليه فقد شكل التنافس التركي – الإيراني في ملف للأزمة الليبية عاملًا حاسمًا؛ في توجيه حالة الصراع واستمرارها؛ نتيجة لتباين المواقف الداعمة؛ لكل طرف من أطراف الأزمة الليبية، وبحث كل طرف عن بسط نفوذه بشكل أكبر من الطرف الآخر.

II. المحور الثاني

دوافع التدخل الدولي في الأزمة الليبية:

تزامنت الأزمة الليبية مع العديد من الاحداث؛ التي مهدت في مجملها لجعل الأزمة الليبية من القضايا الدولية الهامة التي يجب الوقوف عليها، وذلك لكونها تمس الأمن القومي للعديد من الدول التي تتشارك مع ليبيا بحدود متاخمة، وعليه عمدت بعض الدول الى اتباع سياستها الخارجية، بوصفها احد اهم أدوات القوة الناعمة لتحقيق مصالحها.

أولاً/ الشرعية الدولية:

حظيت الأزمة الليبية باهتمام كبير على المستوى الأممي، إذ تم عقد اجتماع طارئ مغلق لمجلس الأمن في العام ٢٠١١، لمناقشة الأوضاع في ليبيا، بناءً على طلب قدمه "إبراهيم الدباشي" نائب السفير الليبي في بعثة الأمم المتحدة، والذي نتج عنه اصدار القرار رقم (١٩٧٠) والذي ندد فيه بالعنف واستخدام القوة ضد المدنيين.

وأصدر مجلس حقوق الانسان في العام ذاته، قرارًا يقضي بإرسال لجنة دولية مستقلة على وجه الاستعجال للتحقيق في جميع الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني[٢]، وأصدر مجلس الأمن قراره المرقم (١٩٧٣) في ١٧ آذار ٢٠١١ والذي وصف فيه الاعتداءات التي تمارسها السلطة الليبية وتجنيد المرتزقة ضد شعبها بأنها ترقى لجرائم حرب ضد حقوق الانسان، فيما شدد على ضرورة التزام جميع أطراف الأزمة بتعهداتها وحماية المدنيين وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من أجل استقرار ليبيا، وحماية الرعايا الأجانب، ودعا القرار حظر

(١) أوراد محمد مالك كمونة، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٧.
(٢) علاء الدين زردومي، "التدخل الأجنبي ودوره في اسقاط "نظام الرئيس القذافي""، (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٣)، ص ١٣٦.

الطيران في المجال الجوي الليبي وحث الدول على تقديم المساعدات الطارئة للشعب الليبي[١]، ولم يتوقف دور مجلس الأمن عند هذا الحد فقد دعم مجلس الأمن الحكومة الانتقالية التي تم تشكيلها في ٢٠١١/١١/١٢ برئاسة (عبدالرحيم الكيب) وقد عبر عن هذا الدعم بقراره المرقم (٢٠٢٢) في ٢٠١١/١٢/٢[٢].

فضلًا عن ذلك أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (٢٢٣٨) في ٢٠١٥/٩/١٠، والقرار رقم (٢٤٤١) في ٢٠١٨/١١/٥ وقراره رقم (٢٤٨٦) في ٢٠١٩/٩/١٢ والتي تدعا فيها إلى وقف إطلاق النار وقد تضمنت هذه القرارات حلول وتسويات للنزاع الليبي؛ لمنع استمرار القتال الداخلي، وبعد الإعلان عن تأسيس المجلس الرئاسي المؤقت؛ وحكومة الوحدة الوطنية، اعتمد مجلس الأمن القرار المرقم (٢٥٧٠) في ٢٠٢١/٤/١٦ للدعوة إلى إجراء انتخابات عادلة وسريعة في أيلول ٢٠٢١ والاستعداد لترسيخ مبادئ الديمقراطية في البلاد[٣].

ثانيًا/ الدوافع الأمريكية:

تنطلق الولايات المتحدة الأمريكية من دوافع رئيسة؛ تمثلت حسب تصريح مبعوث الادارة الامريكية "جوناثان واينر" أمام الكونغرس في ثلاث غايات[٤]، على النحو الآتي:

١- محاربة الارهاب والتنظيمات المتطرفة لكون ليبيا أصبح ملاذًا لتنامي نشاط الجماعات الإرهابية بعد العام ٢٠١١.
٢- السيطرة على عمليات الهجرة وتدفق اللاجئين بشكل غير شرعي.
٣- التزامها باستقرار ووحدة الأراضي الليبية.

وحقيقة الأمر أن الإدارة الأمريكية وتحديداً في فترة ولاية الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" الأولى ركزت على ضمان البعد الطاقوي لتحقيق المصالح الأمريكية في هذا المجال وقد أكد ذلك "الرئيس الأمريكي" السابق "دونالد ترامب" في اتصال مع "المشير خليفة حفتر" إذ شدد الرئيس الأمريكي "ترامب" على ضرورة تأمين موارد الطاقة، وعدم السماح

(١) مجلس الأمن، القرار رقم (١٩٧٣)، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ١٧ آذار ٢٠١١، ص ١-٤.
(٢) برهان علي محمد سعيد، "دور مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية (الأزمة الليبية إنموذجاً)"، *مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد*، العدد ٦٥، (٢٠٢٣): ص ٤٦.
(٣) المصدر نفسه، ص ٤٦.
٤ احمد سعيد نوفل وآخرون، "الأزمة الليبية إلى أين"، *فريق الأزمات العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن*، العدد ١٣، (٢٠١٧): ص ١٦.

للجماعات الارهابية بالسيطرة على خطوط نقل النفط بسبب الاستهلاك الأمريكي الأكبر للنفط من بين دول العالم(١).

وعليه يمكن القول ان اهداف الإدارة الأمريكية في ليبيا، اقتصرت على تحقيق الأمن الطاقوي ومكافحة الإرهاب بالشكل الذي انعكس على طبيعة السياسة الخارجية الامريكية؛ تجاه الأزمة الليبية وعدم تدخلها بشكل عسكري مباشر لحل الأزمة.

ثالثاً/ الدوافع الروسية:

انعكست أهمية الموقع الجغرافي لليبيا على حجم الاهتمام الروسي بوصفها حلقة الوصل بين شمال وجنوب الصحراء الافريقية، إلى جانب السعي الروسي لمواجهة المد الأمريكي في القارة الافريقية للسيطرة على موارد الطاقة فيها، وتمتلك روسيا علاقات متينة مع الجانب الليبي منذ فترة الاتحاد السوفيتي، الى نهاية عهد الرئيس السابق "معمر القذافي" شملت هذه العلاقات تبادل الخبرات، وتطوير الاسلحة الليبية بصفقة بلغت قيمتها ٣ مليار دولار الى جانب عقد لبيع أسلحة روسية الى ليبيا بقيمة ١.٨ مليار دولار والاستعداد الروسي لامتلاك ليبيا لمنظومة (S٤٠٠)(٢).

تنفي روسيا مرارًا سعيها نحو امتلاك النفط الليبي وإعادة بيعه عن طريق شركة "Rosneft" الروسية وتستند السياسة الروسية في ليبيا على مبدأ البرغماتية؛ إذ حافظت روسيا على تواصل التعاون مع قوات خليفة حفتر من جهة والاتصال المستمر مع حكومة "فائز السراج" لتحقيق اكبر قدر ممكن من المصالح الاقتصادية والأمنية، في حال فشل احدهما في النزاع بما يضمن عدم ترك فراغ أمني يمكن استغلاله من قبل الجانب الغربي(٣). وقد دفعت العلاقات المترابطة لروسيا مع كل من مصر والإمارات؛ الى تشابه الموقف الروسي من الأزمة الليبية مع هذه الدول، إلى جانب غاية روسيا في توسيع نطاق تواجدها في

(١) أوراد محمد مالك كمونة، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧٥- ١٧٦.
(٢) محمد عبدالحفيظ المدي، "العلاقات الروسية الليبية بعد عام ٢٠١١"، *مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، القاهرة*، العدد ١٧٢، آذار، (٢٠١٧): ص ١٩٠.
(٣) نهاية محمد صالح، "العلاقات الليبية – الروسية ١٩٩١-٢٠٢٠"، *مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت- مركز صلاح الدين الأيوبي للدراسات التاريخية والحضارية، تكريت*، المجلد ١٢، العدد ٤٧، الجزء الثاني، آذار، (٢٠٢١): ص ٢٣٧-٢٣٩.

البحر المتوسط؛ وبالتحديد السيطرة على ميناء درنة وطبرق في ليبيا لتحقيق إطلالة بحرية على المياه الأفريقية والأوروبية عبر هذه الموانئ المطلة على البحر المتوسط(١).

رابعاً/ الدوافع الأوروبية:

عمد الموقف الأوروبي الى مساندة كبيرة للمعارضة الليبية والمجلس الوطني الانتقالي، وظهر هذا جلياً في الموقف الفرنسي والبريطاني، وذلك عبر سعي الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" إلى اصدار قرار أممي للتدخل العسكري في ليبيا، وقد كان مؤتمر الدوحة أهم الحلقات التي تجسد فيها الموقف الأوروبي، والفرنسي على الخصوص، والذي خلص في مجمله إلى الإجماع على ضرورة تدخل هذه الدول في ليبيا؛ للحد من الانتهاكات المتبعة من قبل النظام، والذي يقضي ضرورة أن يكون هذا التدخل في إطار قرار أممي؛ وان جميع هذه القرارات المتخذة من قبل جميع الدول المذكورة عبر المنظمات الدولية كانت بمثابة توجيه سياساتها الخارجية واستخدامها بوصفها قوة ناعمة لتحقيق ما يتناسق مع مصالحها وتوجهاتها في ليبيا(٢).

لذا فإن سياسات فرنسا الناعمة تهدف إلى المحافظة على مصالحها الاقتصادية؛ التي لا يمكن تجاهلها، والتي تتمثل، أولًا، في المشاركة في عملية إعادة الإعمار، التي تقدر حسب بعض التقديرات بنحو مئتي مليار دولار على مدى عشر سنوات، وسعت إلى أن يكون لها نصيب كبير في الاستثمارات الليبية ما بعد الحرب ثانيًا؛ فأن دورها فاعل في القضية الليبية، وذلك انطلاقًا من أجل مصالحها السياسية والاقتصادية في ليبيا ورغبتةً منها لبناء مستقبل ليبيا بما يخدم مصالحها، سواء كان ذلك من حيث النفط، أو البحر المتوسط، أو المستعمرات القديمة للدولة الفرنسية المتداخلة مع حدود ليبيا(٣).

أما فيما يخص مصالحها الأمنية، فأن اهتمام فرنسا في ليبيا يعود لطبيعة حدودها المتاخمة للمستعمرات القديمة، التي كانت تسطير عليها مثل (تشاد، الجزائر، النيجر)، إذ تسعى إلى استكمال مشروعها الأمني لمكافحة الإرهاب؛ عبر تأمين منطقة الجنوب الليبي، وتأمين قاعدتها العسكرية والتي تعرف باسم (ماداما) التي تقع داخل حدود دولة النيجر، بهدف قطع الطريق عن أية إمدادات عسكرية قادمة من الجنوب الليبي؛ للجماعات المسلحة في

(١) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات- وحدة الرصد والتحليل، "التدخلات الروسية في ليبيا والتحذيرات الأمريكية الدوافع وحدود التأثير"، *تقدير موقف، اسطنبول*، حزيران، (٢٠٢٠): ص ٤.
(٢) علاء الدين زردومي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧ .
(٣) احمد همام محمد همام، "تأثير التدخلات الخارجية على مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا"، *مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، جامعة السويس، كلية السويس*، العدد ٢، (٢٠٢٣): ص١٩٦.

(جمهورية مالي) التي تقع غرب افريقيا، والتي تخوض معها فرنسا معارك عسكرية منذ العام ٢٠١٣[١].

تُعد ليبيا بالنسبة لإيطاليا، منطقة نفوذ لكونها كانت سابقاً أهم المستعمرات الإيطالية في أفريقيا، إلي جانب عمل عدة شركات إيطالية في قطاع النفط الليبي، وتستحوذ على حصة كبيرة منه، وتسعى إيطاليا إلي تأمين مصالحها النفطية في ليبيا بشكل كبير، إذ تستورد نحو (١٢%) من احتياجاتها من الغاز وحوالي (٢٥%) من احتياجاتها النفطية من ليبيا، ولحفظ مصالحها لجأت إلي دعم "فايز السراج" رئيس حكومة الوفاق في غرب ليبيا، وجميع القوات الموجودة في طرابلس، وسعت للتدخل في ليبيا، للحد من النفوذ الاقتصادي لروسيا، الى جانب السعي للضغط على النظام الجديد في ليبيا لأجل تقسيمها الى أقاليم، اذ قامت بنشر عناصر عسكرية في مدينة (مصراته) غربي ليبيا في العام ٢٠١٦، لدعم حكومة الوفاق، وفي العام ٢٠١٧ قامت بعقد مذكرة تفاهم مع حكومة الوفاق لتعزيز مكافحة الهجرة[٢].

الخاتمة

إن أغلب التدخلات الخارجية من قبل الدول والمنظمات الدولية؛ سعت إلى تنفيذ أجندات سياسية والحصول على مكاسب اقتصادية؛ لتحقيق توازن القوى مع الدول المتنافسة؛ إلى جانب الحصول على موطأ قدم على سواحل البحر المتوسط؛ فضلًا عن ضمان الوصول إلى موارد الطاقة واستمرار تدفقاتها للدول الكبرى؛ لكون ليبيا من أكبر منتجي النفط في العالم، إذ شكلت هذه الدوافع محركات أساسية، لتواجد أغلب الدول الإقليمية في مجريات ونتائج الأزمة الليبية؛ وشجعتها على تقديم الدعم العسكري والإنساني المستمر للأطراف المحايدة لها؛ ما انعكس على تزايد الانقسامات الداخلية بين الأطراف الرئيسة في الازمة الليبية.

(1) Wolfram Lacher, (July 2015): Supporting Stabilization in Libya: The Challenges of Finalizing and Implementing the Skhirat Agreement, SWP Comment 2015/C 36, (Berlin: German Institute for International and Security Affairs), P: 211.

(٢) خالد حنفي علي، "حدود التداخل بين أزمات جنوب ليبيا والساحل الأفريقي"، رؤى مصرية، العدد ٤٤، أيلول ٢٠١٨، ص ٢٠-٢١.

قائمة المصادر

أولاً: الرسائل والاطاريح

١ علاء الدين زردومي، "التدخل الأجنبي ودوره في اسقاط "نظام الرئيس القذافي""، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٣.

٢ فلوس ياسين، "التدخل في ليبيا بين المشروعية والعدوان"، رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر-١-، كلية الحقوق، ٢٠١٧.

ثانياً: المجلات والدوريات

١- برهان علي محمد سعيد، "دور مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية (الأزمة الليبية انموذجًا)"، *مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد*، العدد ٦٥، (٢٠٢٣).

٢- احمد سعيد نوفل وآخرون، "الأزمة الليبية إلى أين"، *فريق الأزمات العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن*، العدد ١٣، (٢٠١٧).

٣- احمد همام محمد همام، "تأثير التدخلات الخارجية على مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا"، *مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، جامعة السويس، كلية السويس*، العدد ٢، (٢٠٢٣).

٤- أوراد محمد مالك كمونة، "الأزمة الليبية في المنظور التركي والإيراني"، *مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد*، العدد ٦٤، (٢٠٢١).

٥- بنفشه كي نوش، "سياسة إيران الثورة تجاه إفريقيا"، (تقرير خاص)، *مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض*، (٢٠٢١).

٦- جلال محمد منذر، "ليبيا في الادراك الاستراتيجي التركي"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية*،العدد٤٢، (٢٠٢١).

٧- حنان دريسي، "التدخل التركي في الأزمة الليبية: المحددات والتداعيات"، *مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد ٦، العدد ١، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر*، نيسان، (٢٠٢٢).

٨- خالد حنفي علي، "حدود التداخل بين أزمات جنوب ليبيا والساحل الأفريقي"، *رؤى مصرية*، العدد ٤٤، أيلول، (٢٠١٨).

٩- صدام فيصل المحمدي سيعود احمد المشهداني، "مبادرة الحزام والطريق مشروع للتنمية الشاملة تقدمه الصين للعالم دراسة قانونية بمنظور جيو-سياسي"، *مركز الرافدين للحوار، بغداد*، أيلول، (٢٠٢٣).

١٠-مجلس الأمن، القرار رقم (١٩٧٣)، "منشورات الأمم المتحدة"، *نيويورك*، ١٧ آذار، (٢٠١١).

١١-محمد عبدالحفيظ المدي، "العلاقات الروسية الليبية بعد عام ٢٠١١"، *مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، القاهرة*، العدد ١٧٢، آذار، (٢٠١٧).
١٢-مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات- وحدة الرصد والتحليل، "التدخلات الروسية في ليبيا والتحذيرات الأمريكية الدوافع وحدود التأثير، تقدير موقف"، *اسطنبول*، حزيران، (٢٠٢٠).
١٣-مصطفى ابو القاسم خشيم، "تأثير التدخل الخارجي على عملية التحول الديموقراطي في ليبيا"، *مجلة اتجاهات سياسية، برلين: المركز الديموقراطي العربي*، العدد ٢٠، (٢٠٢٢).
١٤-ملكية بوضياف، "إشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة بين العشائرية والقلبية الدولة المدنية: الانتقال الى الدولة المدنية بالحفاظ على النسيج القبلي"، *مجلة اكاديميا، مختبر إصلاح السياسات العربية بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر*، العدد٥، حزيران، (٢٠١٦).
١٥-نهاية محمد صالح، "العلاقات الليبية – الروسية ١٩٩١-٢٠٢٠"، *مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت- مركز صلاح الدين الأيوبي للدراسات التاريخية والحضارية، تكريت*، المجلد ١٢، العدد ٤٧، الجزء الثاني، آذار، (٢٠٢١).

ثالثاً: المصادر باللغة الانكليزية

1- Bank, André et Roy Karadag. L'économie politique du pouvoir régional : La Turquie sous l'AKP. » (2012).
2- Özşahin, M. Cüneyt et Cenap Çakmak. « Entre vaincre le chef de guerre et défendre la patrie bleue : un discours sur la légitimité et la sécurité dans la politique libyenne de la Turquie. Examen de Cambridge des affaires internationales (2022).
3- Selcen, Oner. « L'influence de la crise économique et de la crise des réfugiés sur la politique de l'UE : les défis et les perspectives des relations entre la Turquie et l'UE.» Université de Marmara Avrupa Topluluğu Enstitüsü Avrupa Araştırmaları Dergisi 24, no. 2 (2016):P 59–85.
4- Wolfram Lacher, (July 2015): Supporting Stabilization in Libya: The Challenges of Finalizing and Implementing the Skhirat Agreement, SWP Comment 2015/C 36, (Berlin: German Institute for International and Security Affairs).

رابعاً: مصادر الشبكة العالمية (الإنترنت)

١- الإمارات تعلق على خطوة السيسي الجديدة تجاه ليبيا"، ٢٠٢٠، موقع قناة الحرة، متاح على الرابط الاتي: https://www.alhurra.com

٢- زينب محمد ياسين، التدخلات الخارجية في ليبيا: دور الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً، جامعة بغداد، ٢٠٢٤، متاح على الرابط الاتي: https://uokerbala.edu.iq .

٣- منية فاضل، مفتاح الحل في ليبيا: قطر والإمارات، ٢٠١٥، البيت الخليجي، متاح على الرابط الاتي: https://www.www.gulfhouse.org .

4- Ferhat Polat, "The Trajectory of Turkey-Libya Relations," TRT world, 30/8/2019. Accessed on 30/8/2019, at: https://bit.ly/2Q5tA8q .